



الموجز الإخباري

نوفمبر 2008

الحكم بإطلاق سراح التركمانستانيين إلى الولايات المتحدة، ثم إرجائه نتيجة استئناف الحكومة

في 7 أكتوبر 2008، أمر قاض فيدرالي بإطلاق سراح 17 رجلاً تركمانستانياً بريئاً معتقلين في غوانتانامو إلى الولايات المتحدة. وينتمي هؤلاء الرجال السبعة عشر إلى جماعة أقلية مسلمة وسوف يعانون من الاضطهاد والسجن في حالة إعادتهم إلى بلدهم الأم، الصين. وقد سلمت الحكومة بأن اعتقال الرجال السبعة عشر غير سليم ولا يمكن إعادتهم إلى الصين. ومع ذلك، فإن الحكومة تحاول أن تثبت بأن أي قاض فيدرالي لا يمكنه الأمر بإطلاق سراح معتقلي غوانتانامو إلى الولايات المتحدة.

وبعد أن أمر القاضي بإطلاق سراحهم، وافقت محكمة الاستئناف في العاصمة واشنطن على طلب الحكومة بإرجاء إطلاق السراح لحين صدور حكم من تلك المحكمة الأعلى. ويواصل المحامون عن التركمانستانيين الضغط لتنفيذ حكم القاضي. وقد عرضت منظمات وجمعيات عديدة توفير السكن والوظائف والخدمات الأخرى المطلوبة لهم.

بدء جلسات المطالبة بالمثل أمام المحكمة (هابياس) في قضية بومدين

بدأت جلسات المطالبة بالمثل أمام المحكمة في قضية البوسنيين الستة المعتقلين في غوانتانامو في العاصمة واشنطن. وقد اعتقل الرجال الستة بواسطة الحكومة البوسنية بناءً على أوامر من الولايات المتحدة، ثم أمرت المحكمة العليا البوسنية بإطلاق سراحهم بعد تقديم اعتراض في عام 2002. وبدلاً من إطلاق سراحهم، تم تسليم الرجال إلى الولايات المتحدة وإرسالهم إلى غوانتانامو. ولم يتم اتهامهم بأي جرائم على الإطلاق، وقد أسقطت الحكومة الأمريكية مؤخراً الإدعاءات بأن هؤلاء الرجال شاركوا في مؤامرة لتفجير السفارة الأمريكية.

ينظر قاض واحد في الوقت الحالي في معظم طلبات المثل أمام المحكمة البالغ عددها أكثر من 200 طلب والتي قدمها المعتقلون في غوانتانامو والتي تنتظر صدور بعض القرارات المبدئية حول كيفية مواصلة جلسات الاستماع. ويتولى قاضيان سير الدعاوى بشكل مستقل.

معتقلو غوانتانامو يطلبون اللجوء إلى كندا ويتقدمون إلى IACHR

في 22 أكتوبر، قدمت الأسقفية الأنجليكانية في مونتريال طلباً لرعاية اللجوء إلى الحكومة الكندية للمعتقل في غوانتانامو جامل أمزيان. والسيد أمزيان، الذي عاش في كندا لمدة خمس سنوات والذي يعيش شقيقه هناك الآن، هو جزائري لا يستطيع العودة إلى الجزائر نتيجة وجود مخاطر بالتعذيب أو الاضطهاد. ولم تزعم الحكومة الأمريكية على الإطلاق أن السيد أمزيان شارك في أي أعمال عدائية، بالإضافة إلى أنه تم سجنه دون توجيه اتهامات أو محاكمة لحوالي سبع سنوات. وفي أكتوبر أيضاً استمعت اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان (IACHR) إلى إدعاءات أمزيان بأن الولايات المتحدة انتهكت حقوقه. وبالإضافة إلى ذلك طالب اعتراض أمزيان بأن تأمر اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان الولايات المتحدة بعدم إعادة أمزيان إلى الجزائر.

100 يوم لإغلاق غوانتانامو وإنهاء التعذيب – من شاهد ضد التعذيب

تم تقديم البيان التالي إلى موجز الأخبار بواسطة جماعة النشاط الأساسية، "شاهد ضد التعذيب"، والتي قادت جهوداً لإغلاق غوانتانامو:

100 يوم لإغلاق غوانتانامو وإنهاء التعذيب. موقع الإنترنت:

www.witnesstorture.org/100days

مع تولي إدارة جديدة للرئاسة، نحظى بفرصة تاريخية لقلب السياسات الكارثية للسنوات السبع الأخيرة، فقد أشار كلا المرشحين إلى الرغبة في إغلاق معسكر الاعتقال الأمريكي في خليج غوانتانامو، بكوبا.

"سوف نغلق غوانتانامو... سوف نكون قدوة - ليس بالكلام ولكن بالعمل. هذه رؤيتنا للمستقبل." - باراك أوباما، يونيو 2007

"أعتقد أننا يجب أن نغلق غوانتانامو وأن نعمل مع حلفائنا لصياغة فهم دولي جديد لوضع المعتقلين الخطرين المحتجزين لدينا." - جون ماكين، مارس 2008

يجب ألا نترك هذه الكلمات مجرد أقوال بلاغية. يجب أن نصر على الفعل.

تعلن "شاهد ضد التعذيب" عن حملة لإغلاق منشآت الاعتقال الأمريكية في خليج غوانتانامو، بكوبا، وإنهاء التعذيب على يد الولايات المتحدة خلال أول 100 يوم من إدارة الرئيس الجديد.

انضم إلينا في العاصمة واشنطن، حيث نقيم وجوداً مادياً دائماً أمام البيت الأبيض وننظم أنشطة -- تمتد من عروض للأفلام إلى المحاضرات ومقابلات المجتمع -- في العاصمة وعبر البلد بالكامل.

وسوف نطلق الحملة بصيام لمدة 9 أيام تبدأ من يوم 11 يناير 2009، والذي يصادف مرور سبع سنوات على افتتاح السجن في غوانتانامو.

سوف تبدأ حملة 100 يوم لإغلاق غوانتانامو رسمياً في 20 يناير، يوم تقلد الرئيس القادم لمنصبه، وسنواصل الأنشطة من خلال جدول عادي طوال الأسابيع الخمسة عشر التالية. انضم إلينا. وفي نهاية المائة يوم (30 إبريل 2009)، نأمل الاحتفال بإغلاق معسكر الاعتقال في غوانتانامو وتطبيق سياسات وقوانين تحظر بشكل نهائي التعذيب على يد الحكومة الأمريكية.

وتحظى الحملة التي تطلقها "شاهد ضد التعذيب" بدعم "مركز الحقوق الدستورية"، و"إنهاء التعذيب والتحالف الدولي لدعم الناجين" و"عائلات 11 سبتمبر لمستقبل سلمي" و"اتحاد السلام والعدالة" و"رابطة معارضي الحرب" و"مدرسة حرس الأمريكيين". ونحن نرحب بمشاركة الجماعات الأخرى.

أغلقوا غوانتانامو. أنهوا التعذيب.

صدر بواسطة "شاهد ضد التعذيب"

لمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة موقع www.witnesstorture.org/100days

مستجدات اللجان (المحاكم) العسكرية

أسقطت الحكومة اتهامات اللجان العسكرية ضد خمسة معتقلين هم: بنيام محمد ونور محمد وسفيان برهومي وغسان الشربي وجبران القحطاني، في 21 أكتوبر بعد استقالة المدعي العسكري المقدم داريل فانديفيلد. وقد استقال فانديفيلد، قائلاً أن الجيش كان يرفض تقديم الأدلة التي قد تساعد في تحرير المعتقلين إلى محاميهم. وقد تم تعذيب محمد، وهو مقيم بريطاني، في المغرب قبل تسليمه إلى الولايات المتحدة.

بالإضافة إلى ذلك، يواجه العميد توماس هارتمان تحقيقين حول ما إذا كان قد أساء استعمال سلطاته وأثر بشكل غير ملائم على الدعاوى. وكان من المفترض أن يكون هارتمان مستشاراً قانونياً وسلطة رقابية غير متحيزة نظرياً وفي نفس الوقت يتولى مركز السلطة على الدعاوى. وتراجع القوات الجوية إدعاءات بأن هارتمان ضايق المدعين العاميين وحاول الدفع باتجاه استخدام أدلة تم الحصول عليها تحت التعذيب على الرغم من اعتراضات المدعين العاميين.

وفي دعاوى قضائية أخرى، تعهد علي حمزة البهلول بمقاطعة محكمته عن طريق الوقوف صامتاً والطلب من محاميه بالبقاء صامتا. وقد تم تأجيل جلسة عمر خضر، الكندي الذي أُلقي القبض عليه بعمر 15 عاماً، حتى 26 يناير للحصول على تقييم نفسي مستقل. وقدمت الحكومة اتهامات ضد اثنين من الكويتيين هما فؤاد الربيعه وفايز الكندري، واتهما بالتآمر والدعم المادي للإرهاب.

نبذة عن هذه الإحاطة الإخبارية

تُصدر هذه الإحاطة الإخبارية شهرياً عن مركز الحقوق الدستورية، وهي المنظمة القانونية والتعليمية غير الربحية ذات المقر الرئيسي في مدينة نيويورك المكرسة لحماية وتعزيز الحقوق التي يضمنها الدستور الأمريكي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. يُنسّق مركز الحقوق الدستورية تمثيل المعتقلين في خليج غوانتانامو مع شبكة تشمل أكثر من 500 من المحامين المتطوعين دون مقابل. تُترجم هذه الإحاطة الإخبارية إلى اللغة العربية، وهي في المتناول على الإنترنت:

<http://www.ccrjustice.org/learn-more/reports/Guantanamo-newsletter>

إذا كنت تودّ استلام هذه الرسالة الإخبارية، أو إرسال المزيد من المعلومات إلينا، أو الاتصال بنا:

Center for Constitutional Rights
666 Broadway, 7th Floor
New York, NY 10012
<http://www.ccrjustice.org/>
(212) 6443-614 [+1]
LKates@ccrjustice.org